

الإمارات: تحصيل رسوم حقوق الملكية للموسيقى ستبدأ في 1 ديسمبر 2026

تتخذ الإمارات خطوة مهمة أخرى نحو تعزيز إطار الملكية الفكرية ودعم اقتصادها الإبداعي.

اعتباراً من 1 ديسمبر 2026، سيطلب من الشركات والمنظمات التي تستخدم الموسيقى المحمية بحقوق النشر تجارياً في جميع أنحاء الإمارات الحصول على التراخيص المناسبة ودفع حقوق ملكية للموسيقى بموجب دليل الإدارة الجماعية في الموسيقى الصادر حديثاً، الصادر بموجب القرار الوزاري رقم 136 لعام 2026.

هذه الترتيبات القانونية الجديدة سوف تواكب الإمارات بما يخص حقوق النشر بالمجتمع الدولي ويهدف إلى ضمان تعويض الملحنين وكتاب الأغاني والمؤدين والمنتجين وناشري الموسيقى بشكل عادل عن الاستخدام التجاري لأعمالهم.